

القوانين

قانون عدد 24 لسنة 1999 مؤرخ في 9 مارس 1999 يتعلق بالمراقبة الصحية
البيطرية عند التوريد والتصدير (1).

باسم الشعب،

وبعد موافقة مجلس النواب،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول - يضبط هذا القانون الأحكام العامة المتعلقة بالمراقبة الصحية
البيطرية عند توريد وتصدير الحيوانات والمنتجات الحيوانية.

(1) الأعمال التحضيرية.

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 23 فيفري 1999.

ويقصد بالحيوانات و المنتجات الحيوانية كل الحيوانات بما في ذلك منتجات البحر و المنتجات الحيوانية و المنتجات الغذائية التي تحتوي على مكونات من أصل حيواني.

الفصل 2 - مع مراعاة التشريع الجاري به العمل في ميدان التجارة الخارجية، يتم توريد و تصدير الحيوانات و المنتجات الحيوانية عبر نقاط العبور إلى البلاد التونسية التي توجد بها مكاتب للديوانة حيث تجرى عمليات المراقبة الصحية البيطرية.

ويعتبر أن تكون نقاط العبور المذكورة مجهزة بمحلات و معدات ملائمة لإجراء الفحوص الصحية البيطرية و للحجز الوتقي.

و عند عدم توفر تلك المحلات و المعدات، يتم إجراء الفحوص المذكورة بأقرب مركز معد للغرض.

الفصل 3 - يخضع للمراقبة الصحية البيطرية توريد و تصدير كل الحيوانات دون استثناء لأي صنف منها و كل المنتجات الحيوانية على حالتها الطبيعية أو محولة.

غير أنه لا تخضع إلى المراقبة الصحية البيطرية عند التوريد و التصدير المنتجات الحيوانية المحملة بحقائب المسافرين الشخصية و المعدة لاستهلاكهم الشخصي و كذلك المنتجات موضوع الإرساليات الصغيرة و الموجهة إلى الخواص و التي ليس لها طابع تجاري بشرط ورودها من بلدان لا يمنع توريدها منها.

الفصل 4 - مع مراعاة الأحكام الديوانية الخصوصية، لا يمكن للمصالح الديوانية قبول الحيوانات و المنتجات الحيوانية بالتراب التونسي أو السماح بتصديرها إلا في صورة استظهار المورد أو المصدر بشهادة في المراقبة الصحية البيطرية مسلمة من طرف الأطباء البيطرية المشار إليهم بالفصل 8 من هذا القانون.

الباب الثاني

في المراقبة الصحية البيطرية

الفصل 5 - يتعين ان تكون الحيوانات و المنتجات الحيوانية الموردة مرفوقة بوثائق صحية مسلمة من قبل السلط البيطرية الرسمية للبلد المصدر تثبت صحتها الجيدة و سلامتها و كذلك مطابقتها للشروط الصحية و قواعد حفظ الصحة الجاري بها العمل في البلاد التونسية.

كما يتعين أن ترفق الحيوانات و المنتجات الحيوانية المعدة للتصدير بوثائق صحية تسلم من قبل المصالح البيطرية المختصة بوزارة الفلاحة تشهد بمطابقتها للشروط الصحية للبلد المورد.

الفصل 6 - تشمل المراقبة الصحية البيطرية :

- مراقبة و تائقية و تتمثل في التثبت من الشهادات و الوثائق البيطرية المرفقة بالحيوانات و المنتجات الحيوانية.

- مراقبة الهوية و تتمثل في التثبت البصري من المطابقة بين الشهادات و الوثائق و بين الحيوانات و المنتجات الحيوانية و كذلك الأختام و العلامات التي يتعين أن توضع عليها.

- مراقبة مادية و تتمثل في مراقبة الحيوانات و المنتجات الحيوانية نفسها و يمكن أن تشمل أخذ عينات و كشفا مخبريا.

الفصل 7 - يتعين اقتياد الحيوانات الموردة حية و تحت المراقبة الديوانية نحو مراكز المراقبة الحدودية لإخضاعها إلى المراقبة الصحية البيطرية الضرورية و وضعها تحت الحجر، عند الاقتضاء.

وخلال مدة الحجر و في حالة مخافة تفشي العدوى، يمكن الاذن بذبج الحيوانات المريضة و اتلافها عند الاقتضاء.

الفصل 8 - تجرى المراقبة الصحية البيطرية المنصوص عليها بالفصل 6 من هذا القانون من قبل أطباء بياطرة يعينهم الوزير المكلف بالفلاحة و يكونون محلفين و مؤهلين لتحرير محاضر في المخالفات التي يعاينونها .

و علاوة على الأطباء البيطرية المنصوص عليهم بالفقرة الأولى من هذا الفصل يمكن للوزير المكلف بالفلاحة الاستعانة بأعوان يعينهم الوزير المكلف بالصحة العمومية و يكونون محلفين و مؤهلين لإجراء هذه المراقبة و لتحرير محاضر في المخالفات التي يعاينونها.

و يتم تنظيم تدخل الأطباء البيطرية و الأعوان المشار إليهم أعلاه بمقتضى أمر. **الفصل 9 -** يمكن لموردي الحيوانات و المنتجات الحيوانية القيام بمراقبة صحية بيطرية أولية عليها بأماكن تربيتها أو إنتاجها أو الإتجار فيها. و لا تحول هذه المراقبة دون المراقبة عبر نقاط العبور.

و لا يمكن أن يقوم بها الأعوان المشار إليهم بالفصل 8 من هذا القانون.

غير أنه و إذا كانت اعداد الحيوانات أو كميات المنتجات الحيوانية المصرح بتوريدها هامة، يمكن للوزير المكلف بالفلاحة و للوزير المكلف بالصحة العمومية الاذن لهؤلاء الأعوان بمعايينة هاته الحيوانات و المنتجات الحيوانية بأماكن تربيتها أو إنتاجها أو الإتجار فيها و اعداد تقارير حول حالتها الصحية .

الباب الثالث

في إعادة التوريد و العبور و الإرجاع و الحجز و الاتلاف و التصفية

القسم الأول

في إعادة التوريد و العبور

الفصل 10 - يمكن الترخيص في إعادة توريد الحيوانات و المنتجات الحيوانية التونسية المنشأ التي تم تصديرها و رفضت من قبل السلط المختصة بالبلد المورد إذا كانت المنتجات المذكورة مصحوبة بشهادة مسلمة من تلك السلط تبين فيها دواعي الإرجاع و بضمانات تثبت أنه قد تم إحترام شروط خزن و نقل المنتجات المعنية و بأن هذه الأخيرة لم تتعرض إلى معالجة.

و إذا كانت تلك المنتجات منقولة في حاويات مخطومة، فيجب أن تكون مرفقة بشهادة من الناقل تثبت أن محتوى الحاويات لم تتم معالجته أو أفرغه .

و يجب أن تخضع المنتجات المعنية إلى مراقبة صحية بيطرية.

الفصل 11 - لا يمكن الترخيص في عبور الحيوانات و المنتجات الحيوانية عبر تراب البلاد التونسية إلا إذا :

1 - كانت المنتجات متأتية من بلد منتوجاته غير ممنوعة الدخول إلى تراب البلاد التونسية و كانت موجهة إلى بلد آخر.

2 - الترخيص مسبقا في عملية العبور من قبل المصالح البيطرية المختصة بوزارة الفلاحة.

3 - تعهد صاحب الشحنة مسبقا بتسليم المنتجات في صورة إرجاعها.

و تحمل كل المصاريف المترتبة عن تطبيق هذا الفصل على كاهل صاحب الشحنة أو ممثله .

القسم الثاني

في الإرجاع و الحجز و الاتلاف و التصفية

الفصل 12 - في صورة ما اذا أظهرت المراقبة الصحية البيطرية أن الحيوانات و المنتجات الحيوانية الموردة لا تستجيب لشروط المراقبة الوثائقية و مراقبة الهوية، فإنه يتم إرجاعها إلى خارج التراب التونسي اذا لم تحل الشروط الصحية البيطرية دون ذلك .

الفصل 13 - يتم إتلاف الحيوانات و المنتجات الحيوانية التي لا يمكن إرجاعها.

الفصل 14 - في حالة الشك، يؤهل الأطباء البيطرية و الأعوان المكلفون بالمراقبة الصحية البيطرية للقيام بمراقبة مادية على الحيوانات و المنتجات الحيوانية بأخذ عينات منها حسب الترتيب الجاري بها العمل.

و يتم حجز الحيوانات و المنتجات الحيوانية عندما تبين المراقبة المادية أنها لا تستجيب للشروط الصحية البيطرية.

الفصل 15 - يتعين تضمين حجز الحيوانات و المنتجات الحيوانية بمحاضر حجز يقوم بها الأطباء البيطرية المنصوص عليهم بالفصل 8 أعلاه و يعلمون بها الوزيرين المكلفين بالفلاحة و بالصحة العمومية حالا.

و لا يمكن أن تتجاوز مدة الحجز شهرا الا بترخيص من وكيل الجمهورية المختص ترابيا.

و توضع الحيوانات و المنتجات الحيوانية القابلة للتلف و المحجورة بأماكن مخصصة للغرض تحت المراقبة الديوانية و في ظروف حفظ جيدة. و تبلغ محاضر حجزها في ظرف 48 ساعة إلى وكيل الجمهورية المختص ترابيا.

الباب الرابع أحكام مختلفة

الفصل 20 - تحمل على كاهل الموردين أو المصدرين أو ممثليهم مصاريف المراقبة المادية و ايداع الحيوانات والمنتجات الحيوانية القابلة للتعفن وكذلك الذبح والاتلاف والارجاع وكل المصاريف المنجزة عن التدابير الصحية.

وفي حالة امتناعهم عن التكفل بالمصاريف المنجزة عن تلك التدابير، فإنها تحمّل وجوباً على حسابهم ويتم استخلاصها بمقتضى بطاقات إلزام يصيرها الوزير المكلف بالفلاحة نافذة المفعول.

الفصل 21 - تفضي عمليات المراقبة الصحية البيطرية عند التوريد والتصدير وكذلك كل الاجراءات الصحية التي يتم اقرارها الى دفع معلوم من قبل الموردين والمصدرين تضبط قيمته وطرق استخلاصه واستعماله بأمر.

الفصل 22 - علاوة على العقوبات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل في مجال التجارة الخارجية وحماية المستهلك وعلى الاجراءات المنصوص عليها بالفصول 12 و 13 و 14 من هذا القانون، يعاقب كل شخص يقوم بتوريد أو تصدير الحيوانات والمنتجات الحيوانية خلافاً لأحكام الفصول 2 و 3 و 5 و 18 من هذا القانون بخطية تتراوح بين 10000 دينار و 50000 دينار.

وفي صورة العود ترفع العقوبة الى ضعف أقصاها ويعاقب بالسجن من 16 يوماً الى 3 أشهر.

الفصل 23 - يلغى الأمر المؤرخ في 14 فيفري 1904 المنظم لتوريد وتصدير الحيوانات والمنتجات الحيوانية الى البلاد التونسية.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 9 مارس 1999.

زين العابدين بن علي

الفصل 16 - يتم ذبح الحيوانات الحية وإتلاف الحيوانات والمنتجات الحيوانية بالنظر الى نتائج المراقبة المادية و بعد ترخيص من القاضي المختص ترابياً بإذن على عريضة الطبيب البيطري المختص.

الفصل 17 - لنتائج التحاليل والفحوصات المخبرية المجراة طبقاً للفصل 7 من هذا القانون من قبل الأعوان المنصوص عليهم بالفصل 8 من نفس القانون وبالمخابر التي تضبط قائمتها بقرار من الوزير المكلف بالفلاحة، قوة الإثبات.

ويتم إرجاع قيمة الحيوانات والمنتجات الحيوانية للموردين وللمصدرين في صورة ما اذا كانت نتائج التحاليل والفحوصات لفائدتهم وكذلك الشأن في صورة اجراء اختبار مضاد مأذون به من القاضي المختص ترابياً بشرط أن تكون النتائج قد تم الحصول عليها من نفس المجموعات التي أجريت عليها المراقبة المادية.

غير أنه لا يجبر عن ذبح الحيوانات المريضة أو التي كانت عرضة للعدوى وإتلاف الحيوانات والمنتجات الحيوانية التي كانت عرضة للتلوث من جراء الأمراض وكذلك كل الاجراءات التي تملئها مخافة تفشي المرض أي تعويض.

الفصل 18 - يمكن للوزير المكلف بالفلاحة بمقتضى قرار، اتخاذ جملة من الاجراءات الوقائية تبررها ظروف استثنائية قصد منع بعض الأصناف من الحيوانات والمنتجات الحيوانية من الدخول الى البلاد التونسية وذلك لمدة محددة.

كما يمكنه وبمقتضى قرار تحجير توريد الحيوانات والمنتجات الحيوانية بصفة نهائية من البلدان المتفشية فيها أمراض حيوانية معدية الى أن يثبت خلاف ذلك.

ويتم أخذ رأي الوزير المكلف بالصحة العمومية عند أخذ القرارات أعلاه.

الفصل 19 - تحجز الحيوانات والمنتجات الحيوانية السليمة التي أدخلت الى التراب التونسي خلافاً لأحكام الفصولين 2 و 18 من هذا القانون وتتم تصفيتها طبقاً لأحكام المجلة الدوائية.